هل تُعد العقوبات الاجتماعية طريقة ناجحة في تقليل معدل الجرائم في أفغانستان؟

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمي – كابول

تحليل CSRS | رقم 357

18 اكتوبر **2020** الميلادى

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة على :

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

التحليل الاول

التحليل الثانى

هل تُعد العقوبات الاجتماعية طريقة ناجحة في تقليل معدل الجرائم في أفغانستان؟

من بين الدول العربية، تُعد الأردن ذات نظام قضائي وعدلي ناجح نسبيا. في عام 017 م وافق النظام القضائي الأردني على سن قانون العقوبات الاجتماعية بدلا عن السجن مقابل الجرائم الخفيفة، وتم بدء تنفيذ القانون عام 018 م. وبناء على هذا القانون، تم الحكم على 33 شخص يُشكل الذكور 307 فرد منهم كما توجد بينهم 26 امرأ . ارتكبوا جرائم خفيفة خلال العامين ا ماضيين بأن يقوموا بخدمات دون رواتب في الأماكن العام . في لقا حصرى بقناة الجزيرة صرح وزير العدل الأردني بسام تلهوني بأن التجربة المذكورة بشكل عام كانت ذات نتائج إيجابي ، وذلك إ ن الفرد المحكوم عليه لن يكون في عزلة عن أسرته وسيلقى عقوبته دون الانفصال عن أبنائه، كما أن أسرته لن تُحرم مصدر رزقها ولن تكون عالةً على المجتمع. وفي الوقت ذاته فقد استفادت الحكومة من خدماتهم المجانية في دوائر حكومية و القطاعات العامة. يميل الناشطون المدنيون والخبراء النفسيون في الأردن إلى توسيع نطاق العقوبات الاجتماعية وتنفيذه على الخصوص على كبار السن والنساء والمراهقين والمصابين بأمراض مزمنة وذلك لمردودها الإ ابي على كل من المتهمين والحكومة الاردنية.

يعلم الجميع أن المجرم لا بد له من أن يلقى عقوبة فعله بشكل يزُيل الرغبة الجامحة التي تدفعه وتدفع غيره لارتكاب مزيد من الجرائم. ولا شك ن الدول لديها قوانين لردع مرتكبي جرائم القتل والسرقة ونحوها من الأعمال الإجرامية. إلا أن هناك من يُلقى القبض عليهم بسبب جرائم خفيفة ودون سجلات إجرامية سابقة، وذلك يؤدي إلى اكتظاظ

[1] https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2020/10/3/لمنع-اختلاطهم-بالمساجين-الخطرين

المحابس بالسجناء كما أن الخلطة بين مرتكبي الجرائم الخطيرة ومرتكبي الجرائم ا- فيفة سيُفسد الفئة الأخيرة ويدفعها إلى تعلم أنواع أخطر من الإجرام.

ليست الأردن الدولة الوحيدة التي تحكم بالعقوبات الاجتماعية بدلا عن السجن في حال رتكاب بعض الجرائم. هناك دول أخرى خاضت نفس التجر ة فى السنوات الاخير .

تجارب استبدال عقوبة السجن ؛ العقوبات الاجتماعية

تتفاوت مناهج الدول المختلف حسب شدت الجرم اوخفتها، كما تنص المادة رقم 28 من قانون الجزاء الأفغاني على ف ض عقوبة نقدية يصل قدرها إلى 0 آلاف أفغاني في حال ارتكاب أعمال ممقوتة، كما أن المادة رقم 29 من القانون المذكور عيّنت بدلا عن الاعتقال عقوبةً نقدية أو حبسا قصير المدى أو متوسط المدى في حال ارتكب الـ خصُ جريمة خفيفة ما يُسمى بالجنحة. [2]

في عام 013 م لاحظ المقنون الإيرانيون أن عقوبة الاعتقال مقابل ارتكاب الجرائم ا- ة فة كان لها نتائج سلبية أكثر منها إيجابية ولذا تمت الموافقة على تقنين العقوبات الاجتماعية بدلاً من السجن . إلا أن هذه العقوبة لا تشمل كل أنواع الجرائم، وذلك أن الشخص المتهم إذا ارتكب خلال خمس سنوات من لحظة إلقاء الق ض عليه أكثر من جريمة حكم عليها بالاعتقال لستة أشهر، أو أنه ارتكب جريمة واح ة خلال المدة المذكورة وا تقل على إثرها ا كثر من ستة أشهر، فإن قانون العقوبات الاجتماعية لا يشمله.

وفق المادة الثانية من قانون العقوبات الإيراني، تم تقسيم الخدمات العامة التي يق م بها المتهم دون عوض مادى إلى ستة أنواع:

- خدمات تعليمية تشمل برامج محو ا مية، وبرامج رياضية وتعليم الحِرفِ ...
- أعمال صحية تشمل التمريض ورعاية لمسنين والأطفال والمعاقين وتنظيف البيئة...
- خدمات فنية تشمل العمل في المعامل والمختبرات الحكومة و غيرها

[2] دافغانستان اسلامی جمهوریت رسمی جریده، کود جزا، باب دوم فصل اول ماده ۲۸ و ۲۹

- خدمات عامة تشمل تنظيف المرافق العامة و رعاية المنتزهات والحدائق والمباني تنظيف وسائل المواصلات العامة والحكومي .
- العمل في مشاريع إنشاء المباني واستخراج المعادن وإنشاء الطرق...
- العمل في المجال الزراعي ويشمل البستنة ورعاية الدواجن والبهائم...

العقوبات المذكورة عقوبات بديلة عن اعتقال الأفراد، إلا أن مدة الخدمة فيها يتم تعيينها من قبل المحكمة على أساس نوع الجريمة. [3]

أما البرازيل فقد اتخذت طريقة أخرى ملفتة للنظر لأجل تقليل مدة الاعتقال في المحابس وقد كان لهذه الطريقة آثار إيجابية على حياة الفرد وصحة السجناء، حيث أتيحت الفرصة للمعتقلين أن يقلل مدة حبسهم مقابل قراءتهم للكتب أو تعلمهم للغة جديدة أو بشحنهم للبطاريات أو توليدهم للطاقة عبر ركابات خاصة .[4]

وبالنسبة لقراءة الكتب فالقانون يشترط عليهم إكمال الكتاب خلال أربعة أسابيع ويقدموا بعدها ملخصا عن الكتاب لمسؤول السجن ، وفي النتيجة ينقصُ من مدت حبس المحكوم عليه في السجن 48 يوما في كل السنة. وقد لجأت الحكومة إلى هذا القانون عند اكتظاظ المحابس بالسجناء حيث ارتفع عددهم من 148 ألف معتقل في عام 995 م إلى 494237 معتقل عام 010 م. [5]

وفي ألمانيا تنص المادة رقم 47 من القانون الجزائي الجديد بفرض عقوبة مالية عوضا عن السجن في حال ارتكاب الجرائم الموجبة للحبس لمدة أقل من ستة أشهر. إلا أن هذا القانون يُنفذ إذا توافرت شروط خاصة في الجريمة المُرتكبة أو الشخص الذي ارتكب الجريمة. وأما من يمتنعون عن دفع العقوبة المالية فيُحكم عليهم بالعمل دون راتب في المرافق العامة الى مدة 240 ساعة.

وفي هولندا تُفرض عقوبة الحبس البديل لمن ارتكبوا جرائم توجب اعتقالهم لمدة لا تتجاوز ستة أشهر. ويكون الحبس البديل على شكل عمل ذو نفع عام للمجتمع ويقوم به الشخص دون راتب. [6]

---

[3] https://www.yasa.co/blog/who-can-make-use-of-alternative-sentences-instead-of-prison/
[4] http://www.seratnews.com/fa/news/128895/
[5] https://www.google.com/amp/s/www.mehrnews.com/amp/1636481/

[6] http://www.goolge.com/amp/s/www.khabaronlione.ir/amp/374418/

هناك دول أخرى في العالم تستخدم عقوبات بديلة عن الحبس؛ منها العقوبات النقدية التي تفرض على المحكوم عليه أن يدفع جزءا من راتبه اليومي (يتفاوت بين الثمن والربع) للحكومة . هناك بعض المحاكم في العالم تقضي بحرمان بعض مرتكبي الجرائم من حقوقهم الاجتماعية، ويشمل ذلك عدم مشاركتهم في الانتخابات مؤقتا ، منع العمل في وظيفة حكومية لمدة معينة، والمنع من السفر خارج المدينة.

تتماسك الدول إلى طرق بديلة عن الحبس تتفاوت حسب ظروف كل بلد. لاشك انه إذا حسُن استغلال هذه الطرق فإنها ستكون مثمرة في تقليل معدل الجريمة، أما إذا طُبقت بطريقة غير مدروسة لمن يكون مردودها إيجابيا. هذا العمل له ثمراته الإيجابية بلا شك وذلك لأنه يُقلل المصاريف كما أنه يُبعد مرتكبي الجرائم الخفيفة عن مرتكبي الجرائم الخطيرة ويُطور الخدمات في القطاعات والمرافق العامة. إلا أن تطبيق هذه الطرق قد لا يكون ناجحا في الدول المليئة بالفساد الإداري والفوضى والاضطرابات السياسية .

هل من الممكن تطبيق العقوبات الاجتماعية البديلة في أفغانستان؟

تُعرف المادة رقم 27 من قانون جزاء الأفغاني الجريمة على أنها: "ارتكاب أو الامتناع عن عمل تم تشخيصه في هذا القانون على أنه جريمة، وكانت عناصر هذه الجريمة محددة وتم تعيين عقوبة لها أو وُضع لها تدابير أمنية." [7]

كما أن المادة رقم 57 من قانون العقوبات بأفغانستان تُعرف المجرم بأنه: "هو من ارتكب الجريمة بشكل مادي – حقيقي – بنفسه أو مشاركة مع غيره" [8]

يواجه الشعب الأفغاني آلاف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية. وكل حزمة من هذه التحديات تدفع بالشباب إلى الانحراف وتحدوهم نحو ارتكاب الجرائم. في حين أن محابس أفغانستان في الغالب ليست المكان الأمثل لإصلاح الأفراد وإعادة تربية المجرمين؛ كان من الأفضل ان يُستعاض عن الحبس بالعقوبات الاجتماعية البديلة في حال ارتكاب الجرائم الخفيفة. إلا أن ذلك سيكون صعبا نظرا للظروف الحالية في البلد والكفاءة التي تتحلى بها المراجع المنفذة للقانون ، حيث سيتم استغلال هذه القوانين من قِبل ذوي النفوذ والسلطة ومنتهكي القوانين، كما أن إدارة هذه العقوبات قد يُصاحبها تقصير بصورة مقصودة أو غير مقصودة.

---

[7] دافغانستان اسلامی جمهوریت رسمی جریده، کود جزا، باب دوم فصل اول ماده ۲۷

[8] دافغانستان اسلامی جمهوریت رسمی جریده، کود جزا، باب دوم فصل اول ماده ۵۷

في صورته الحديثة عن القانون الجزائي في أفغانستان غرامات نقدية على الجرائم التي كانت تحكم بها في القوانين السابقة بالحبس، مما يبدو صحيحاً إلى حد كبير. وما لم تتوقف الحرب ويستتب الأمن في البلد سيكون من الصعب اتخاذ القرار حول إدخال العقوبات الاجتماعية المتنوعة كعقوبات بديلة في قانون العقوبات الأفغاني بشكل اوسِ .

ولأجل إضافة فصل العقوبات الاجتماعية إلى قانون العقوبات الأفغاني لا بد من استقرار السلام واستتباب الأمن وإرساء العدالة الاجتماعية. فصل حتى يطمئن الشعب إلى مدى تطبيق هذه القوانين.

Center for Strategic and Regional Studies (CS

الواقعات الجنائية وأسباب ازديادها

منذ شهر او اكثر تشهد عدة مدن في البلد بما فيها العاصمة كابول ارتفاع معدل الجريمة إلى درجة عالية، مما أوجد حالة من الذعر لدى المواطنين. من جانب آخر قال مسؤول وزارة الداخلية الأفغانية مسعود أندرابي بعد زيارته المفاجئة في تاريخ 0 أكتوبر/020؛ ، لمركز الشرطة رقم خامس بالعاصمة: سيتم ردع المجرمين في ضوء القانون، وأمر بإطلاق الرصاص عليهم إذا لزم الأمر. في هذا التحليل الصادر من مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية سنسلط الضوء على أسباب ازدياد معدل الجريمة في العاصمة كابول والمحافظات الأخرى.

أفغانستان والجرائم

منذ هجوم القوات الأجنبية على أفغانستان في عام 001 م عمل عدد ن المواطنين الأفغان في السنوات الأولى لدى الإدارات الحكومية والأجنبية، وصاحب ذلك حركة اقتصادية ولّدت فرص عمل للكثير من المواطنين. وعندما أوقفت تلك الإدارات أعمالها و انخفض حجم الأنشطة الاقتصادية والتنموية ومن ثم خسر الكثير من المواطنين الأفغان أعمالهم وواجهتهم تحديات اقتصادية ه عبة. كما كان هناك عدد من المواطنين الذين واجهتهم تحديات في حفظ التعادل بين معدل الإنفاق ومعدل الدخل بعض من الذين خسروا وظائفهم بسبب توقف أنشطة المؤسسات واغلاق المشاريع المختلفة اضطروا للجوء إلى طرقٍ غير قانونية للتكسب لأجل إمرار معيشتهم.

وأمرٌ آخر هو أن بعض من المواطنين الأفغان الذي كانوا يعملون مع المؤسسات الأجنبية برواتب عالية انخرطو – مع قدوم القوات الأجنبية إلى البلد – في تعاطي المسكرات والمخدرات بأنواعها مع أن هذه المخدرات لم تكن رائجة التداول في البلد من قبل. ولذا فإن الإحصائيات تفيد أن حالياً هناك أكثر من ثلاثة ملايين شخص في أفغانستان يتعاطون المخدرات.

الاقتصاد الأفغاني قائم إلى حد كبير على المساعدات الخارجية، وقد قل حجم هذه المساعدات في الحاضر مقارنة بالسنوات الماضية مما نجم عنه ارتفاع في معدل البطالة، وذلك له علاقة مباشرة بازدياد الجريمة لأن الكثيرين لا مناص لهم من ارتكاب الجرائم كالسرقة والاختطاف والقتل في سبيل الحصول على لقمة العيش.

وقد زاد معدل الجريمة في أفغانستان منذ عام 001 م ومن الجرائم التي سُجلت بوفرة اختطاف أصحال الأموال بما فيهم بعض الأجانب، وقد شهد معدل هذه الجرائم ارتفاعا منقطع النظير في الفترة بين 005 م و 008 م. وبعد ذلك أُعلن أن كلا من عام 014 م و عام 018 م هما العامان اللذان بلغت فيهما معدلات الجريمة أعلى الدرجات ومنها السرقة والاختطاف والقتل، ومازالت معدلات الجريمة مرتفعة حتى ومنا هذا.

عند التأمل في دوافع الجرائم في أفغانستان سنجد أن معدل الجريمة ارتفع مع تزايد انتشار المخدرات، وتضخم التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتفشي الفساد في الكثير من الإدارات، وعدم تطبيق القوانين بالحزم المطلوب.

شهدت العاصمة كابول – والتي تُعد حالتها الأمنية أفضل منها في بقية المدن – في الآونة الأخيرة ظاهرة مقلقة حيث زادت عمليات نهب الأشياء الثمينة والهواتف اللاسلكية والأموال من الأشخاص، مما خلق حالة من الذعر بين العامة، ومع ذلك لم تُحدث الإدارات الأمنية تغييرا يُذكر في الحالة الأمنية بالعاصمة، مما حدا بسكان العاصمة إلى إحداث حملة إعلامية واسعة عبر منصات التواصل الاجتماعي بعنوان (كابول ليست آمنة)، وقد ألجأ ذلك السلطات الأمنية إلى إبداء وعود ببذل الجهود لتحسين الحالة الأمنية إلا أن تلك الوعود لم تشهد تنفيذا عمليا.

وفق تصريحات السلطات الأمنية بالعاصمة تم تسجيل عدد 146 جريمة في كابول خلال لأيام العشرين الماضية، وقد اعتُقل بسبب تلك الجرائم 133 شخص مُتهمين بالانخراط في السرقة والقتل والاختطاف والاتجار بالمخدرات والنهب والجرائم الخُلقية.

ومع ازدياد معدل الجريمة في العاصمة كابل في الآونة الأخيرة، أوصى مسؤول وزارة الداخلية مسعود أندرابي بأن يتم نقل تهمين المقبوض عليهم بشكل مباشر إلى مقر وزارة الداخلية أو مركز الشرطة الرئيسي في العاصمة ليتم استجوابهم وأخذ المعلومات منهم حيال الأفراد والعصابات المتورطة والمشاركة لهم في الجرائم.

كيف يمكن تقليل الجرائم؟

وفق تقرير صندوق النقد الدولي الأخير فإن أفغانستان شهدت عام 020 م انخفاضا اقتصاديا بنسبة % بسبب وباء

كوف -9 . من جانب آخر، بناء على مؤتمر بروكسل المنعقد عام 014 م قام المجتمع الدولي بدعم أفغانستان في كل من القطاع المدني والقطاع العسكري حتى هذا العام، ويُؤمل أن تُستقطب مساعدات دولية أخرى لأفغانستان في مؤتمر بروكسل القادم والذي س نعقد في نوفمبر 020 .

الحكومة الأفغانية التي تواجه من جانبٍ تهديدات أمنية على نطاق واسع من قِبل طالبان، ومن جانبٍ آخر تسعى لحل الأزمة الاقتصادية في البلد وذلك باستقطاب المساعدات من الجهات الداعمة الدولية؛ باتت تواجه تحديا آخر يتمثل في ازدياد معدل الجريمة على مستوى البلد. ويرى البعض كذلك أن هناك أيدي ضالعة في الجرائم الحالية تنتمي إلى الفئات العليا في الحكومة، ذلك أن الارتفاع الملحوظ في معدل الجرائم توسع الفجوة بين الحكو ة والشعب وجعل المواطنين يتهمون الإدارات الأمنية بمشاركة مرتكبي الجرائم وأعمال السرقة.

مع أن الحكومة بعد سماعها الأصوات الشعبية المناشدة بمراقبة الأمن في كابل أعلنت في تار خ 4 يوليو/020 م عن برنامج الميثاق الأمني والذي يُشكل جسرا للتعاون الامني بين السلطات والمواطنين، إلا أن البرنامج ا لمذكور لم يجتز طور التصريحات و لم يُثمر أي نتائج ملموسة. وقد قال رئيس مجلس النواب الأفغاني قبل أيام إن البرنامج المذكور برنامج فاشل، وناشد الحكومة بتطبيق برامج بديلة تكون أكثر جدوى. وفي خطوة جديدة اعلن الحكومة الافغانية ان النائب الاول لرئيس الجم ورية السيد امر الله صالح، سيتولى مسؤلية تصحيح الم ار الامني فى البلد لاسيما فى العاصمة كابول.

إذا أرادت الحكومة أن تنجح في تقليل نسبة الجرائم على مستوى البلد فعليها أن تطرح خططا لتنمية اقتصاد عامة الشعب، وذلك لأن هناك علاقة مباشرة بين البطالة وارتفاع معدل الجريمة. بإمكان الحكومة الأفغانية أن تطرح في مؤتمر بروكسل موضوع البطالة المنتشرة في أفغانستان كقضية محورية، حتى تجذب دعم المجتمع الدولي لتنمية هذا القطاع.

الخطوة الأخرى التي يمكن للحكومة أن تتخذها لتقليل معدل الجريمة على مستوى البلد هي منع وإيقاف الاتجار بالمخدرات، وإذا لم يتم منع تجارة المخدرات المخالف للقانو ؛ فسيواجه سكان العاصمة صع بات اشد في حركتهم من مكان إلى آخر، وذلك لأن أعداد مدمني المخدرات آخذة في الازدياد ومع ذلك لا يُرى أي برنامج حكومي مؤثر لعلاج هذه المعضلة. الكثير من المدمنين يلجؤون للحصول على المخدرات إلى استخدام العنف ونهب الأموال والأشياء القيمة من المواطنين مما أدى في الآونة الأخ ة إلى مقتل عدد من الأفراد وإصابة آخرين بجروح.

الأشخاص المنخرطون في الجرائم وسرقة ونهب الجوالات والأشياء الثمينة الأخرى ينشطون على شكل عصابات

منظمة، وعلى الحكومة أن تبادر بعملية تسجيل الهواتف النقالة والشرائح، وذلك لأن سارقي هذه الجوالات والأشياء الأخرى يقدرون بسهو ة أن يبيعوها في أسواق العاصمة.

لن تقوم الإدارات الأمنية على تحكيم الأمن بوجه لائق دون حصولهم على دعم المواطنين. وانعدامُ التنسيق والدعم بين السلطات الأمنية والمواطنين هو ما يمنح المجرمين فرصة ثمينة لارتكاب الجرائم اكث . على السلطات المسؤولة أن تُحدث تغييرات جذرية إيجابية ولا تكتفي بتديل الموظفين ا منيين من قطاع إلى قطاع آخر، فإن ذلك لن يلعب دورا في تقليل معدل الجريمة وإنما سيمنح الموظفين الأمنيين الضالعين في الجرائم مزيد جرأةٍ لنقل جرائمهم إلى مقراهم الجديدة.

علاوة على ذلك فإن القانون الجزائي فى افغانستاذ لا تخلو من إشكالات، على سبيل المثال يُلاحظ نوع من ضعف التنسيق ين النيابة العامة والسلطات الأمنية، وعندما تُلقي الشرطة القبض على المتهمين فإن بعض رجال النيابة العامة يسعون إلى الإفراج عنهم أو حبسهم اقل م يجب ، وهذا الانتهاك للقانون هو ما جرّأ المجرمين على ارتكاب المزيد من الأعمال الإجرامية. وأما الجرائم التي لا تصل محاضرها إلى النيابة ا امة فهي معضلة أخرى.

إذا لم تتخذ الحكومة خطوات مؤثرة لتقليل معدل الجريمة في البلد فإن الأعداد القليلة المتبقية من المستثمرين القاطنين في أفغانستان سيسعون لنقل ثرواتهم إلى باكستان حيث صارت الحكومة الباكستانية تمنح المستثمرين الأفغان تأشيرات طويلة المدى مع امتيازات أخ ى، وذلك سيكون له مردود سلبي على الاقتصاد الأفغاني.

ولكي تحقق الحكومة الأفغانية إنجازات في ملف تقليل معدل الجريمة فعليها أن تُبرز ا فراد الذين يلعبون دورا أساسيا في الأعمال الإجرامية، وتُقيم عليهم العقوبات الرادعة حتى يزول جو الذعر من العاصمة وبقية المحافظات ويقدر المواطنون على الاستمرار في معايشهم بشكل طبيعي.

Center for Str

مركز الـ راسات الاسترا تجية والإ . ـ ة هى مؤسسة مستقلة غير حكومية وغير ربحية، أسـ ت عام 2009 في كابل. يعمل المركز لمتابعة وتنمية السياسات في أفغانستان والمنطقة عن طريق الحوار البناء والدراسات العلمية الدقيقة والموضوعية. من أهداف المركز كذلك إيجاد ارتباط بين الدراسات الحديثة والسياسات بحيث تصير كافة السياسات المُتخذة مستندة على المعايير الأكاديمية والمدروسة.

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)